

والنظر في بيان انما هي المراد بالانفا لا معرفة او مركبة لا خصوصية المراد من قولهم  
المعاني اي الامور التي تصدق بها الينا كما لا شك في عدمه وتقوم المستند اليه او المستند  
لاقتضا الحال لا بد وترتيبها وضع كل وجه منها من جهة المطلوب فيه قال عبد القادر  
وهذا الخلق الى علم المعاني وقوله متنا سقاة الدلالات قال عبد الحكيم  
من الموضح والخفا وهذا الشارح الى علم المعاني اذ لا يتنا نسبة من هو بها  
وجزا شها وقوله على حسب ما يتضمه العقل اي عقل البلوغ راجع الى ان  
كان عبد الحكيم وسيا ان على المعاني علم يعرف به احوال المصنف العربي العت  
بها بيان المصنف وتتضمن الحال والبيان علم يعرف به ما تدبره المعنى الواحد  
وغيره مختلف من وصف الدلالات لا في اللفظ بل في المعاني التي تطلق في  
المراد فانها تدبر المعاني التي لا يتنا عنها اللفظ اذ هو مظهر للمعنى الذي  
مكتن من رتب بل في علم المعاني الى معناه في اللفظ اذ هو مظهر للمعنى الذي  
تفسر منه كنهها وتفكر اي علمها في حاله ووجه اللفظ والوجه من المعاني التي  
اي المعاني والبيان والجمع جوع ضمير اتفق الثمن والعرفان في اللفظ  
وقد اعطى على ان كان له وفي القسم الثالث هو الاضرب وما القسم  
الاول في خبر العرفان والاشفاق وما القسم الثاني في خبر العرفان  
والمنطق وتقوم من مقتضى العرفان من العلوم استعاره بالكتابة ويحتاج  
تجريب او تصحيح من مقتضى اصلية او تسمية على الخلاف في ان زمان الملكة  
والاخرى وكنت اجمع ما نصحته قال في الاطلاق سمة كتابه مقتضى العلم لانه  
مقتضى العلوم التسمية التي تشمل علمها او لانه مقتضى العلوم كلها  
لان نورث الناطق فيه قوة فكنت بها منها وكنت اجمع قوله من مقتضى ايها  
الكتاب من مقتضى او كتابا من مقتضى فهو مقتضى القسم اوجال سنة وفيه انه  
يستدل في الاصل والى الايات من المستدر الان في خبر علم ان اسم كان فاعلم  
حقيقة وهو قوله الكوفيين او علمي جواز ان يتنا الحال من الحيد او هو  
قوله تسيو به وعلى جملة صفة يكون كابت اسم فاعلم بمعنى الصفة المسته  
لا دلالة له على الحدث والاكاب ان هو صفة فيلزم حذف الموصوف  
وهذه الصلة وهو غير سابق وكنت على قوله اي الكتاب من مقتضى  
ما نصح ولا يرد ان الظرف بعد المعرفة حال ذلك اذ لم يكن ما نصح  
ما يصلح كونه الحال منه علم العراج كما هنا اذ هو ليس وكنت العلم على  
الحال من الفاضل العلاء من مقتضى قوله لانا في ما وصفه من الاعتراف  
في قوله مقتضى منه مستندات تملكيت السيف مع العلم او كما في شيخ الاسلام  
على الخبر اي في العلم كالمعاني نسبة الى سلكه في قوله بنسبها اي في الخبر  
وتنزل العلم في اعطى ما صنف الذي اتصل بالفضل بعض ما يتنا في اللفظ  
ان القسم الثالث كتاب مع انه بعض كتاب فيجاء بانه كتاب باعتبار نقله على  
حدث

هذا الكتاب من مقتضى العلم لانه مقتضى العلوم كلها  
لان نورث الناطق فيه قوة فكنت بها منها وكنت اجمع قوله من مقتضى ايها  
الكتاب من مقتضى او كتابا من مقتضى فهو مقتضى القسم اوجال سنة وفيه انه  
يستدل في الاصل والى الايات من المستدر الان في خبر علم ان اسم كان فاعلم  
حقيقة وهو قوله الكوفيين او علمي جواز ان يتنا الحال من الحيد او هو  
قوله تسيو به وعلى جملة صفة يكون كابت اسم فاعلم بمعنى الصفة المسته  
لا دلالة له على الحدث والاكاب ان هو صفة فيلزم حذف الموصوف  
وهذه الصلة وهو غير سابق وكنت على قوله اي الكتاب من مقتضى  
ما نصح ولا يرد ان الظرف بعد المعرفة حال ذلك اذ لم يكن ما نصح  
ما يصلح كونه الحال منه علم العراج كما هنا اذ هو ليس وكنت العلم على  
الحال من الفاضل العلاء من مقتضى قوله لانا في ما وصفه من الاعتراف  
في قوله مقتضى منه مستندات تملكيت السيف مع العلم او كما في شيخ الاسلام  
على الخبر اي في العلم كالمعاني نسبة الى سلكه في قوله بنسبها اي في الخبر  
وتنزل العلم في اعطى ما صنف الذي اتصل بالفضل بعض ما يتنا في اللفظ  
ان القسم الثالث كتاب مع انه بعض كتاب فيجاء بانه كتاب باعتبار نقله على  
حدث

والاول والاشفاق  
على الصفة  
المطهية  
الامور  
المعنى

حدثه وان كان كتابا لانه من الكتب بمعنى الجمع فيصدق بالكل والبعث قال شيخ الاسلام  
ذكر بان حوال المظهر ما هو صفة او كلمة مع صفة او لوجه كونها موصولة  
حرفيا اذ المعنى اعطى المصنف لان العمل التفضيل بعض ما صنف اليه  
والقسم الثالث بعض المصنفات لا التخصيص فلا يجوز ان ادعاه وظاهره  
مع الا دعاه يجوز ان يكونها موصولة والظاهر خلافه لانه في ما يتناول من الكتب  
اخرى ومنه ان تبيين ما يتناول من الكتب لانه في موصولة بها الا دعاه  
لان المراد بالتخصيص علمها المصنف غاية الامر انه ادعاه انه عين التخصيص  
بالمعنى المصنف في مبالغة ويكس وجه آخر لمراد المصنفية وهو جعل المعنى  
المعروف بمعنى اسم المفعول اي اعطى المصنفات في كتابها وما كان هذا  
الترتيب ان يتسمى ان يتسمى في كتابها او في كتابها بمعنى مقتضى وجب لا اشكال  
في بيان ما يتناول من الكتب المشهور في مقتضى بالاول والاشفاق في بيان  
تفصيله بان من البيان في موصولة بها في موصولة الحال وصاحب الحال هذا  
فاعل ولا مفعول بل مضاف اليه فالاشفاق ان بيان المعنى المستتر من صنف  
ولا يلزم مقارنته للاشفاق بل من التخصيص لجملة من الحال والاشفاق من ذلك  
البيان من جهة المبالغة في نفسه اذ لا يشترط ان يكون الالتماس وصيا له تحت تسمية  
الكتاب اذ دعوى الاطلاق على جميع ما صنف فيه ودعوى انما التخصيص  
المعظم لجمع ما صنف فيه لعمدة عند مقتضى التصديق او هي وقوله اذ  
دعوى الاطلاق في الاشارة في مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
منه الكتب التي وقوله قبل بل مضاف اليه والاشفاق لايات من المضاف اليه  
الا في اصل المضاف اليه من الحال انما هو مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى  
كان جزء من المضاف اليه في الخبرين وجوز ان يتسمى او يملك خبر في خبر  
استطاعه خبر ان اسم ملة ابراهيم حنيفا وهذا ليس كذلك من اعطى  
من نسبة اعطى لي ما صنف فيه فلا بد من تقدير مضاف والقسم الثالث  
اي لما كان في القسم الثالث اعطى ما صنف فيه وقوله انما تسمى  
من نسبة كان في القسم الثالث فتقدير المضاف من ما صنف فيه مقتضى مقتضى  
تسمية من المشهور في الكتاب لاني ان في اي المشهور في الخبرين لاني لا يكون  
انما صنف المصنف وهو ان الاعطى باعتبار المصنف لانه ان يكون باعتبار  
اخره ليس كذلك انما تسمى ما تسمى في الخبرين وتسمى وتسمى  
وجوز الاصول احسن من تسمية الكتب المشهور في الخبرين لاني لا يكون  
جموعا في خبرين مضاف ومطلوب في كتب الخبرين لاني لا يكون باعتبار  
انما قال في الاطلاق من ان اعطى ما صنف فيه مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى

ويعرف انما  
الخبر